عطف على قوله في اللغة والجار مع المجرور متعلق بفعل محذوف تقديره التصريف
الكائن في الصناعة اي في اصطلاح هذا الفن تحويل تفعيل من حال يحول اذا تبدل
وتغير فان قلت ما الفرق بين التغير والتحويل قلنا التغير لا يكون الا متعديا والتحويل
يكون لازما ومتعديا وقيل التحويل يستعمل في الذات والتغير في الصفات فان قلت لم اختار
التحويل على التغير قلنا لما في التحويل من معنى النقل من مواضع الى مواضع دون التغير فيكون
مناسبا له اذ لا يخفى انه تنقل حروف الضرب الى ضرب ويضرب وغيرهما فان قلت المحول
من هو او ما هو او غيره قلنا الظاهر ان كل من يصلح لذلك لما نقول صرفت الكلمة لكن
المصرف في التحقيق هو الواضع لانه هو الذي حول الاصل الواحد الى امثلة مختلفة
الاصل وهو ما يبنى عليه غيره والمراد بالاصل هنا المصدر وهو الاسم الذي يشتق
منه الفعل الواحد صفة للاصل وهو اسم فاعل بمعنى التوحيد وقد يطلق على الواحد
الذي هو مبدأ العدد فان قلت انما قال تحويل الاصل الواحد ولم يقل تحويل المصدر
قلنا تحقيقا لاختلاف المذهبين كما سنبين عن قريب وليكون اعم الى التحويل
الاسم الى المبني والمجموع والمصغر والمنسوب وغيرهما فان قلت ما الفرق بين الواحد
والاحد قلنا الواحد اسم لمن لا يشاركه شيء في صفاته والاحد اسم لمن لا يشاركه شيء
في ذاته والتحويل مصدر اضيف الى مفعوله الاول وهو الاصل الواحد مفعوله الثاني
قوله الى امثلة جمع مثال وهو جمع قلة مختلفة صفة لامثلة والمراد بالامثلة
المختلفة الماضي والمضارع والامر والنهي وغيرها والجار مع المجرور اعني لمعان في محل النصب
على انه مفعول له للتحويل والمعاني جمع المعنى وهو في الاصل مصدر ميمي من العناية
نقل الى المعنى المفعول وهو في اللغة عبارة عن مقصود الكلام وفي الاصطلاح عبارة
عما يستفاد من اللفظ مقصودة صفة لمعان وهو اسم مفعول من القصد وهو عبارة
عن قصد القلب نحو المطلوب والمراد بالمعاني المقصودة معنى الماضي والمضارع والامر

والنهي

والنهي وغيرها وهذه المعاني مخفية في الذهن فاذا اريد اظهارها لا يمكن الا بتلك الامثلة
المختلفة فان قلت ما الفرق بين المعنى والفحوى قلنا بينهما عموم وخصوص مطلق
اذ الفحوى هي المقصود من النظم بين الكلمات والمعنى هو المفهوم اعم من ان يكون
مقصودا اولا لا يقال تحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة غير مستقيم لان المصدر
لم يحول الى الماضي والمضارع والامر والنهي وغيرها بل انما حول الى الماضي والماضي
الى المضارع والمضارع الى الامر والنهي وغيرهما بل الى اسم الفاعل والمفعول لانا نقول
لما كان معنى المصدر موجودا وملاحظا في كل واحد من الانواع المذكورة فكان المصدر
حول الى كل واحد منها فيكون مرجع الجميع المصدر لا تحصل تلك المعاني المقصودة
الا بها الا بتلك الامثلة المختلفة وفي هذا تنبيه على انه هذا العلم محتاج اليه قال بعض
الشارحين ان احسن التعريف ما يكون مشتملا على العلل الاربع والاصل الواحد
اشارة الى العلة المادية وتحويله الى امثلة مختلفة اشارة الى العلة الصورية ولا بد للتحويل
من محول وهو العلة الفاعلية وقوله لمعان مقصودة اشارة الى العلة الغائية
اقول في احسنية هذا التعريف نظر لان هذا التعريف لا يتناول كثيرا من احكام
هذا العلم كالوقف والتقاء الساكنين والادغام وغير ذلك مع ان حق التعريف
ان يكون شاملا متناولا فان قلت انما ابتدأ المصنف تعريف التصريف مع ان
الطلب الاعلى والمقصد الاعلى من كل علم مسائل ذلك العلم لا تعريفه قلنا الحصول
عن هذا موقوف على مقدمة وهي ان كل علم فهي كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها
تعد علما واحدا ومن حق كل طالب كثرة تضبطها جهة وحدة ان يعرفها اولا بتلك
الجهة حتى يأمن فوت ما يعنيه وصرف الهمة الى ما لا يعنيه موضعها لان تمايز العلم
في ذواتها انما هو بحسب تمايز الموضوعات وان يعرف غايتها او منفعتها لئلا يزداد
جدا ونشاطا ولا يكون نظره عبثا وضلالا هكذا قالوا اذا عرفت هذا فنقول موضوع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)